ليس في الوجود بل في الاعادة التي هي الايجاد ثانيا لذلك الشي بعينه وامكان الوجود لا يستلزم
امكانا لانا نقول لو امتنع المعدوم لامر لازم له لامتنع وجوده اولا كما لو امتنع لذاته ثم امكان
الوجود مستلزم لامكان الايجاد سيما بالنظر الى قدرة واحدة على ان المراد بالاعادة ههنا
كونه معادا وهو معنى الوجود ثانيا قوله والمنكرون منهم من ادعى الضرورة والحكم بان الموجود
ثانيا ليس بعينه هو الموجود اولا ضروري لا تردد فيه العقل عند الخلوص عن شوايب التقليد
والتعصب واستحسنه الامام في المباحث حيث وبمع ما قال الشيخ من ان كل من رجع الى
فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والعصبية شهد عقله الصريح بان اعادة المعدوم ممتنع
ورد بالمنع كيف وقد قال بجوازه كثير من العقلاء وقام البرهان عليه ومنهم من تمسك بوجوه
الاول لو اعيد المعدوم بعينه لزم تخلل العدم بين الشي ونفسه واللازم باطل بالضرورة ورد
بمنع ذلك بحسب وقتين فان معناه عند التحقيق تخلل العدم بين زمان وجوده بعينه
والنصاف ذلك بل وجوده السابق واللاحق نظرا الى الوقتين لا ينافي ايجاده بالتشخص
ويكفي لصحة تخلله العدم فتخلل الوجود بين العدم السابق واللاحق وجعل صاحب المواقف
هذا الوجه بيان الدعوى الضرورة وهو مخالف الكلام القوم والتخصيص فان ضرورية مقدمة الدليل
لا توجب ضرورية المدعى الثاني لو جاز اعادة المعدوم بعينه اي بجميع مشخصاته لجاز
اعادة وقته الاول لانه من جملتها ضرورة ان الموجود يتقيد كونه في هذا الوقت غير الموجود
يتقيد كونه في وقت اخر لان الوقت ايضا معدوم يجوز اعادته لعدم التمايز او بطريق
الالتزام على من يقول يجوز اعادة الشكل لكن اللازم باطل لافضائه الى كون الشي مبتدا
من حيث انه معاد اذ لا معنى للمبتدا الا الموجود في وقته الاول وفي هذا جمع بين المتنافيين
حيث صدق على شي واحد في زمان واحد من جهة واحدة انه مبتدا ومعاد ولما اشرنا
اليه من لزوم كونه مبتدا من جهة كونه معادا وبمنع لكونه معادا الا انه الموجود في الوقت
الثاني وهذا قد يوجب في الوقت الاول ودفع للتفرقة والامتياز بين المبتدا
والمعاد حيث لم يكن معادا الا من حيث كونه مبتدا والامتياز بينهما بحسب العقل
ضروري وقد يجعل هذا الوجه ثلثة اوجه بحسب ما يلزم من الفساد والجواب
انا لا نم كون الوقت من المشخصات فانا قاطعون بكون هذا الكتاب هو بعينه
الذي كان بالامس حتى ان من زعم خلاف ذلك نسب الى السفسطة وتغاير الاعتبارات
والاضافات لا ينافي الوحدة الشخصية بحسب الخارج ولو سلم فلا نم ان ما يوجد
في الوقت الاول يكون مبتدا البتة وانما يلزم لو لم يكن الوقت ايضا معادا او لو لم يكن
هو مسبوقا بحسب اخر وهذا ما يقال ان المبتدا هو الواقع اولا لا الواقع في الزمان الاول
وبهذا يمكن ان يدفع ما يقال لو اعيد الزمان بعينه لزم التسلسل لانه لا مغايرة بين المبتدا والمعاد

والمعاد بالماهية ولا بالوجود ولا شي من العوارض والا لم يكن اعادة له بعينه بل بالقبلية
والبعدية فان هذا في زمان سابق وذاك في زمان لاحق فيكون للزمان لاحق فيكون للزمان زمان
يكن اعادة بعد العدم وتسلسل الثالث لو جاز ان يعاد المعدوم بعينه لجاز ان يوجد ابتداء ما
يماثله في الماهية وجميع العوارض المشخصة لامن حكم الامثال واحد ولان التقدير ان وجود هذه
الصفات من جملة الممكنات واللازم باطل لعدم التميز بينه وبين المعاد لان التقدير اشتراكهما
في الماهية وجميع العوارض ورد ويلتبس على العقل ما هو متميز في نفس الامر وقد يجاب بانه لو صح هذا
هذا الدليل لجاز وقوع شخصين متماثلين ابتداء بعين ما ذكرتم ويلزم عدم التميز وحاصله انه
لا تعلق لهذا باعادة المعدوم الرابع ان المعدوم يمتنع الاشارة اليه اذ لم يبق له ثبوت
اصلا فيمتنع الحكم عليه بصحة العود ولان الحكم بثبوت شي يقتضي تميزه وثبوته في الجملة والجواب
عند المعتزلة القائلين بثبوت المعدوم وبقاء ذاته ظاهر وعندنا ان التميز والثبوت عند
العقل كاف في صحة الحكم ولا احتياج الى الثبوت العيني انما هو عند ثبوت الصفة
له في الخارج وما يقال ان القضية تكون ح ذهنية لا حقيقية ولا خارجية ولا يفيد الا صحة
العود في الذهن ليس بشي لانا نأخذ للقضية مفهوما عاما هو انما يصدق عليه الوصف
العنواني في الجملة يصدق عليه المحمول فالمعنى ههنا ان ما يصدق عليه انه معدوم وفي الخارج
يصدق عليه انه يوجد في الخارج ولو سلم فالذهنية معناها ان الموضوع المأخوذ في الذهن
محكوم عليها بالمحمول فالمعنى ههنا ان المعنى الذهني المعدوم في الخارج يصح ان يعاد
ويوجد في الخارج وبالجملة فهذا كما يقال المعدوم الممكن يجوز ان يوجد ورسوله يجوز ان
يتبدل الى غير ذلك من الحكم على ما ليس بموجود في الخارج حال الحكم وقد يجاب عن
جميع الوجوه بانا نعني بالاعادة ان يوجد ذلك الشي هو بجميع اجزائه وعوارضه بحيث
يقطع كل من يراه بانه هو ذلك الشي كما يقال اعد كلامك اي تلك الحروف سا
تباليفها هيئتا تقاولا يضر كون هذا معادا في زمان وذاك مبتدا في زمان اخر ولا
المناقشة في ان هذا نفس الاول او مثله وهذا القدر كاف في اثبات الحشر ولا يبطل
بشي من الوجوه قوله المبحث الثاني زعم الفلاسفة الطبيعيون الذين لا يعتد بهم في
الملة ولا في الفلسفة انه لا معاد للانسان اصلا زعما منهم ان هذا الهيكل المخصوص بما له
من المزاج والقوى والاعراض وان ذلك يفنى بالموت وزوال الحيوة ولا يبقى الا
الا المواد العنصرية المتفرقة وانه لا عادة للمعدوم وفي هذا تكذيب للعقل على ما يراه
المحققون من اهل الفلسفة والشرع على ما يراه المحققون من اهل الملة وتوقف
جالينوس في امر المعاد لتردده في ان النفس هو المزاج فيفنى بالموت فلا يعاد ام جوهر
باق بعد الموت يكون له المعاد واتفق المحققون من الفلاسفة والمليين على حقية المعاد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)